فوق الطاولة

هني الحمدان

إجرام دوائي

ما إن يفيق المواطن من صدمة وثقل صدور قرار يشكل له أزمة، حتى تأتيه نكبات وأزمات أشد تعقيداً، تحولت حياته إلى كابوس حقيقي لدرجة أنه فقد طعم كل شيء..!

عبء الدواء وثمنه صارا اليوم وفق بورصة أسعاره الجديدة ناراً كاوية، حيث لا يخلو أي بيت من مريض أو يتعرض أي شخص لعارض ومشكلة صحية تستوجب شراء الأدوية، وهنا الطامة الكبرى، ثمن الدواء يحتاج إلى ميزانية خاصة بعد ارتفاعات وصلت لـ١٠٠٪ في ظل واقع صعب للمعيشة.

أكثر من مرة في غضون شهرين رفعت شركات الدواء أسعار مبيعها، كانت حججها واهية أمام وزارة الصحة التي أذعنت تماماً لرغبات وأطماع شركات الدواء ووافقت على نشرات سعرية أشعلت النار في نفوس البشر ومهما تكن مبررات الصحة لم يكن موقفها إلى جانب المريض كما يجب أن يكون ، تذرعت بذرائع ناقصة مبتورة.. فالليوم لا يستطيع المواطن الذهاب إلى الطبيب أو الصيدلي لعدم وجود إمكانية مادية، وهو يفضل أن يموت بدلاً من زيارتهما.

إن القرار الأخير برفع سعر الدواء خطير ومنهك للمواطنين، وأسعار الأدوية هي من المشكلات التي يعاني منها أغلب المواطنين الذين لا تسعفهم إمكاناتهم المادية لتوفير الدواء والمستلزمات الطبية الأخرى، في وقت تعاني فيه المستشفيات من نقص حاد بالأدوية، ويتحمل المراجعون تكلفة شراء الأدوية من الصيدليات الخارجية بمبالغ عالية جداً.

وهنا نسأل: هل استطاعت وزارة الصحة أن تخفف من معاناة أي مريض..؟ وأي مجال فلحت فيه؟

ملفات الدواء بمشافيها عليها عشرات الإشارات والتساؤلات، نقص أدوية والمريض مجبر على شراء أدوية علاجه من الخارج، وهو يتعرض للابتزاز داخل المشفى حيث الخدمة الناقصة، وهناك غرف عناية أشبه ما تكون بمسالخ للبشر، وخدمات ناقصة، ومن يحتاج لسرير يلف (السبع لفات) وعليه الدفع.. وملف التأهيل لبعض الأجهزة مازال خارج الخدمة ولا أحد يعرف أين تصرف ميزانية الصحة الضخمة..؟ ولم تفلح الوزارة بكبح رغبات شركات الدواء التي وجدت ضالتها فقط بخيار رفع الأسعار دون غيره، ولا تأمين أصناف جديدة، ولا الذهاب بطريق الجودة الشاملة، ولا غيرها من المسائل الفنية والتجاورات المعيارية الأخرى؟

وزارة لا تحمل من اسمها شيئاً يحمي صحة المواطن السوري مع الأسف، فقط أبدعت في حضور المؤتمرات وإعلان البيانات ونسيت مهامها وأولوياتها بحماية المواطن وتأمين علاجه ودوائه.. عندما تتحول المهام والواجبات إلى استرزاق تنتفي فيه كل معاني الإنسانية.

أسعار الدواء بواقعها الحالي صورة مؤلمة ووجه من أوجه تقصير الوزارة تجاه واجباتها، وهو بمنزلة إجرام خطير وتلاعب لا يستهان فيه!

عرنوس يدعو للتوسع بالأبحاث في الجامعات وتشجيع الأفكار الإبداعية

مشروع دمج مؤسسة الصناعات النسيجية ومؤسسة حلج وتسويق الأقطان

الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية الصكوك التشريعية الصادرة مؤخراً في مجال دفع بدل الخدمة الاحتياطية لمن بلغ سن الأربعين، إضافة إلى تحسين أوضاع العاملين في قطاع الإطفاء، والسماح للضباط المحالين للمعاش من حملة الشهادة الجامعية بالعودة للخدمة الاحتياطية، وطلب من الجهات المعنية الإسراع بوضع هذه الصكوك بالتنفيذ وإصدار التعليمات التنفيذية لها بما يحقق الغاية المرجوة منها.

وأعرب المجلس عن تقديره للنتائج الإيجابية التي خلصت إليها اجتماعات اللجنة العليا المشتركة السورية الإيرانية في طهران لناحية تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين البلدين والارتقاء بمستوى العلاقات على المستوى الاقتصادي من خلال تنشيط التبادل التجاري وتوقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في عدد من المجالات، وطلب من الوزارات المعنية المتابعة المستمرة وتذليل أي عقبات أمام وضع هذه الاتفاقيات بالتنفيذ وفق برامج زمنية محددة.

وشدد المهندس عرنوس على ضرورة التوسع بالأبحاث في الجامعات والمراكز البحثية وتشجيع الأفكار الإبداعية لتطوير الصناعات والإنتاج ضمن خطة الاعتماد على الذات ومواجهة الحصار والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، مؤكداً اتخاذ الإجراءات الرادعة للحد من القطع الجائر للأشجار بهدف الحفاظ على الغابات لدورها الحيوي في الحفاظ على البيئة في ظل التغيرات المناخية.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية من خلال دمج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بهدف المساهمة في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الجودة والنوعية وتوطينها وخلق فرص نمو جديدة وإعادة هندسة الأنشطة الصناعية وتعزيز مكانة الشركة في السوق وتحقيق المنافسة، وكلف المجلس الجهاز المركزي للرقابة المالية ووزارة الصناعة إنجاز الميزانيات الختامية للمؤسستين خلال ثلاثة أشهر.

ووافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تعاقد شركة محروقات لتنفيذ مشروع أتمتة المستودعات البترولية الموضوعة في الخدمة فعلياً لنقل المعلومات ومراقبة حركة المشتقات النفطية ضمن المستودع البترولي وربطها مستقبلاً مع مركز مراقبة وتحكم مركزي، كما وافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

«تقانة المعلومات» تدرب المكاتب الصحفية على كشف الاختراق السيبراني

الجنيدي: الاختراق الذي يستهدف المكاتب الصحفية هو من نوع الهندسة الاجتماعية و٩٩ بالمئة من الاختراقات الحاصلة من هذا النوع

رامز محفوظ

أكد مدير الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وسيم الجنيدي خلال ورشة عمل في مجال الأمن السيبراني والتي استهدفت العاملين في المكاتب الإعلامية للجهات العامة أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة من ورشات العمل التي تستهدف كل الجهات العامة، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي منها الحديث عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي يجب أخذها بعين الاعتبار من العاملين في المكاتب الإعلامية من أجل عدم حصول أي خروقات تستهدف المكاتب الصحفية.

وأضاف: إن للخروقات أنواعاً متعددة لكن الاختراق الذي يستهدف المكاتب الصحفية هو من نوع الهندسة الاجتماعية ، لافتاً إلى أنه في حال حصول أي اختراق هناك لجنة خاصة على مستوى الدولة هي المسؤولة عن احتواء الاختراق أي بمعنى معرفة أسبابه والحيلولة دون حصوله مرة أخرى ومعالجة الأثر والتعافي من هذا الاختراق.

ولفت إلى أن الغاية من الورشة تعريف المكاتب الصحفية بالاختراقات التي تحصل ورفع الوعي لديهم بأمن المعلومات وخصوصاً أن الجزء الأكبر من العاملين في المكاتب الصحفية ليسوا مختصين بذلك ، موضحاً أن الجانب الذي ستغطيه الورشة هو معرفة الاختراقات التي تحصل في هذا القطاع وآلية كشفها وخصوصاً أن كشف الاختراق في بدايته يمكن معالجته إضافة لمعرفة ما التدابير والإجراءات التي يجب اتباعها من أجل منع حصول اختراقات، والأهم هو معرفة كيفية التعاون مع الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات والمسؤولة عن أمن المعلومات في سورية كي لا يحصل هذا النوع من الاختراقات والمسمى اختراق الهندسة الاجتماعية والذي يعتبر أكثر نوع نعاني منه حالياً إذ إن ٩٩ بالمئة من الاختراقات التي تحصل هي اختراقات من نوع الهندسة الاجتماعية، أما بقية الأنواع من الاختراقات نستطيع التصدي لها عن طريق أجهزة وأنظمة معينة.

وأشار إلى أن الهيئة كل أسبوع تقريباً تقوم بالتنبيه لحدوث اختراق معين وفي اليوم التالي تقوم بوضع الإجراءات اللازم اتباعها لتجنب اختراق حصل مسبقاً لجهة ما ورغم ذلك مازالت الاختراقات مستمرة ، مبيناً أنه يتم إقامة دورات تدريبية بهذا الخصوص في مركز التميز السوري- الهندي في معظم الأحيان تكون شبه مجانية وتتحمل عبء مصاريف هذه الدورات وزارة الاتصالات والتقانة وأحياناً الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات.

بدوره أوضح مدير مركز التميز السوري- الهندي إياد درويش خلال ورشة العمل أنه ليس هناك أي آلية حماية يمكن أن تحمي تقنيات الهندسة الاجتماعية المستخدمة من المهاجمين، فقط المستخدمون المدربون على كيفية التعرف والاستجابة لهجمات الهندسة الاجتماعية يمكنهم تقليل فرص هجومها إلى أدنى مستوى، موضحاً بأن المهاجمين بأسلوب الهندسة الاجتماعية يعتمدون على حقيقة عدم إدراك الناس للمعلومات المهمة التي يمكن الوصول لها وعدم الاهتمام بحمايتها، لافتاً إلى أن الهندسة الاجتماعية هي فن التلاعب بالأشخاص للقيام بأعمال أو الكشف عن معلومات سرية وهي تقنية شائعة يستخدمها المهاجمون للوصول غير المصرح به إلى الأنظمة أو المعلومات.

ولفت درويش إلى أنه من المهم أن يتعرف العاملون في المكاتب الصحفية على الهندسة الاجتماعية من أجل حماية الصفحات من التهديدات المحتملة والبيانات الحساسة التي يستحوذون عليها.

وختم بالقول: إن أهم ما يساعد المهاجم بأسلوب الهندسة الاجتماعية في إنجاح هجومه هو جهل الضحية بمفاهيم الهندسة الاجتماعية وجهله بأهمية معلوماته الشخصية، إضافة لحسن نيته بأن المعلومات القادمة إليه من جهة معينة هي معلومات موثوقة، فضلاً عن عدم تحققه من صحة الروابط والمصادر المرسلة وعدم فهمه لآلية التحقق المتبعة من الجهات صاحبة التطبيقات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين درويش أن الآليات المتبعة لمواجهة هجمات الهندسة الاجتماعية هي آليات متميزة، موضحاً بأن هجماتها هي هجمات أفكار تعتمد على مواضيع علم النفس الاجتماعي ومواضيع تتبع الأشخاص ومعرفة معلومات عنهم واستغلال هذه المعلومات من أجل الوصول إلى المعلومات الحساسة التي يريدها المهاجم وبالتالي تركيب هجمات بناء على المعلومات التي تم جمعها عن شخص ما من أجل الوصول إلى حاسبه وبياناته الشخصية.

ولفت إلى أن الغاية من الورشة توعية العاملين بالمكاتب الصحفية ببعض الأساليب المتبعة لحصول هجمات واختراقات ومن خلال معرفة هذه الأساليب من الممكن أن يصبح لدى العاملين في هذه المكاتب القدرة على حماية بياناتهم من الاختراقات والهجمات والتخفيف منها لحد ما وخصوصاً أننا قطعنا اليوم أشواطاً في استراتيجية التحول الرقمي ويجب على كل القطاعات العاملة في الجهات العامة معرفة أساليب التصدي للهجمات والعمل على حمايتها منها وذلك ضمن خطة وزارة الاتصالات والتقانة، وأكد وجود حوادث اختراقات للبيانات في الجهات العامة.

باحث اقتصادي يصارح الحكومة بالحقائق

محي الدين: أغلب عمليات التسعير تتم بدولار «السوداء» والحكومة تسعّر البنزين والمازوت بالدولار

• استبدال منصة التمويل برفع رسوم الاستيراد • تحرير دولار التصدير وعدم إلزام المصدر بتحويل نصف صادراته إلى الليرة

هناء غانم

أظن لا أحد ينكر دور السياسات النقدية والمصرفية في تعزيز مكانة الليرة السورية ووظائفها وأثرها الاقتصادي، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة وضع النقاط على الحروف لجهة استقرار سعر الصرف ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

هذا ما أكده الباحث الاقتصادي الدكتور رازي مُحي الدين على طاولة النقاش ضمن لقاء الثلاثاء الاقتصادي الذي أقيم مساء أمس في المركز الثقافي بأبي رمانة.

الباحث أوضح من بداية حديثه أن ما تشهد الليرة السورية من تراجعات كبيرة منذ شهر آب من العام المنصرم، أدى إلى زيادة معدلات التضخم بشكل كبير وتراجع بسعر صرف الليرة.

وأكد أن الليرة لم تعد تقوم تقريباً بأغلب وظائف النقد المطلوبة منها، وحالياً تمارس وظيفة واحدة تقريباً بشكل جزئي ومشروط، وذلك وفق عدة أمور ذكر منها أن أغلب عمليات التسعير حالياً بسورية تتم وفق سعر صرف الدولار بالسوق السوداء وبشكل شبه فوري، وفي بعض الأحيان بشكل مستبق أي إن التجار يتحوطون مسبقاً لتراجع الليرة ويقومون بتسعير السلع على دولار أعلى من السوق السوداء مثلاً بسعر ١٦٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ حسب كل سلعة) ومستقبدين من غياب التنافس في السوق نتيجة ضعف الإنتاج وتراجع الاستثمار وتقييد الاستيراد، وتشمل عمليات التسعير بالدولار أيضاً كثير من السلع والخدمات التي تسيطر عليها الحكومة (مثل البنزين والمازوت والوقود وإصدار جوازات السفر، وكذلك أسعار أغلب السلع في المؤسسات الاستهلاكية تقارب أسعار في السوق)، إضافة إلى تسعير السلع ذات الإنتاج المحلي التي لا تتأثر بالاستيراد لكونها ذات فرص تصديرية عالية، مع التنويه بأن السلع والخدمات التي لا يتم تسعيرها وفق الدولار مثل الصحة والتعليم، أدى ذلك لتراجع الجودة وهجرة الكفاءات وضعف التنافسية للأدوية واضطرت الحكومة أن تستجيب لرفع أجور السلع، وأما الخدمات فلم ترفعها، وهذا الدور لا يمكن استعادته إلا بأدوات اقتصادية ونقدية فعالة.

وتابع الدكتور أن سبب استمرار الليرة بوظيفتها كأداة تداول جزئياً هو القوانين المتشددة بحبس وسجن كل من يتداول بغير الليرة، وهذا يعطي مؤشراً خطيراً جداً وهو أن الليرة نتيجة لضعف السياسة النقدية خسرت غالب وظائفها وأن الوظيفة التي مازالت تقوم بها جزئياً هي بسبب العقوبات المتشددة، والذي من الممكن أن يكون قد أدى في كثير من الأحيان لدور عكسي بعدم الثقة بالليرة السورية وساهم بهروب كثير من الأموال لخارج القطر.

أداة تمويل

وأضاف إن تقييد عمليات تمويل رأس المال العامل وشبه توقف عمليات الاستثمار الحقيقي نتيجة تراجع القوة الشرائية يعتبر حالياً أهم استثمار رابح هو الاقتراض بالليرة السورية وتحويله إلى دولار، وهذه الأداة للأسف لم يتم ربطها بالاقتصاد المنظم بل تم استخدامها بشكل عشوائي لدعم اقتصاد الظل، حيث تبلغ الفوائد على القروض حالياً قرابة ١٥ بالمئة والتضخم قرابة ٣٠٠ بالمئة وبالتالي كل قرض يحقق ربح أكثر من ٢٠٠ بالمئة سنوياً، وهذا الأمر الخطير جداً عندما تصبح مصلحة اقتصاد الظل هو انهيار الليرة السورية لكي يحقق أرباح مضاربة، مع التنويه بأن اقتصاد الظل قائم على التهريب والاقتراض والفساد والمحسوبية والرشاوى... الخ.

مركزية شديدة

وعرج الباحث خلال محاضرته إلى أهم قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي في السنوات الأخيرة والتي اعتبرها مرتبطة بهدفين أساسيين، الأول تشديد المركزية الحكومية الشديدة لعمليات الاستيراد والتصدير من خلال القرارات المرتبطة بالمنصة وتمويل الاستيراد، والثاني زيادة الودائع وسيولة البنوك من خلال إجبار المتعاملين والمواطنين بالتعامل عن طريق البنوك بمختلف العمليات التجارية والبيعية مع تقييد عمليات السحب مثل بيع العقارات والسيارات، الحوالات، تحويل جزء من قيمة الصادرات، بطاقات الدفع الالكتروني، دفع الفواتير عن طريق البنوك، مترافقاً مع قرارات كثيرة من وزارة المالية تتمثل بتخفيض حاد للدعم الحكومي وزيادات كبيرة في الضرائب والرسوم وإصدار بعض سندات الخزينة لتمويل جزء من عجز الموازنة.

وطالب برفع الفوائد على سندات الخزينة من أجل ضمان الاكتتاب عليها وزيادة الاعتماد على السندات لتمويل العجز من أجل سحب السيولة من القطاع المصرفي المطالب حسب الباحث بإلغاء كل القيود التي أتت لتقييد دوران الليرة السورية من تأمينات نقدية وسحوبات وغيرها من الأدوات الإدارية غير الاقتصادية واستبدل بها رفع أسعار الفوائد على الودائع أو إصدار أنواع أخرى من الشهادات الإيداعية القابلة للتداول أو إصدار وديعة لبرة دولار وغيرها من الأدوات التي تعيد الثقة لليرة السورية. وذكر أن المشكلة التمويلية في سورية ليست نقص الدولار بل فقدان الثقة بالجهاز المصرفي وبالليرة السورية، وبالتالي إلغاء القيود وأستبدالها بفتح وديعة دولار بفائدة تشبه فائدة ودائع الدولار العالمية قرابة ٦ بالمئة وتغيير المنهج في السياسة النقدية المصرفية من فقدان ثقة متبادل وتقييد إجراءات إلى بناء ثقة وتشجيع على التعامل.

ربط القرض بسعر الدولار

واقترح ربط القرض بالليرة بسعر الدولار، وبالتالي لا يأخذ القرض إلا الذي يحتاج التمويل وليس للمضاربة مع رفع ربحه الضريبي بما يتوافق مع أرقام تمويلاته الرسمية، وبالتالي نشجع الشركات على تقديم بياناتها الحقيقية لأنها ستستفيد من القروض بالليرة إضافة إلى مضاعفة سعر الفائدة.

وزير النفط يبحث مع نظرائه العرب تطوير العلاقات في مجالات الطاقة وإمكانية تفعيل خط الغاز العربي

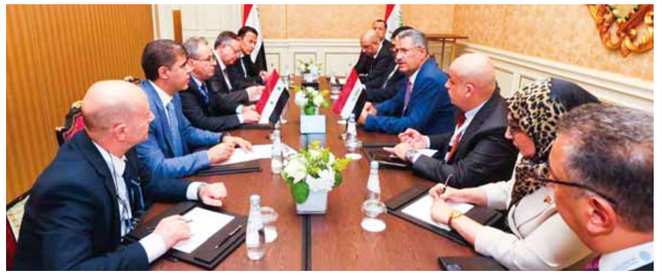

وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور خلال لقائه وزير النفط العراقي حيان عبد الغني السواد والوفد المرافق له

الوطن

بحث وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور مع وزراء البترول والطاقة والثروة المعدنية في مصر والأردن ولبنان العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في مجالات النفط والغاز المختلفة وذلك على هامش أعمال مؤتمر الطاقة الثاني عشر في الدوحة.

وتم التأكيد خلال اللقاء على أهمية تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات في قطاع النفط والغاز، لأنه أحد القطاعات الحيوية للاقتصاد والتنمية وسبل تعزيز التعاون في المجالات التقنية والتكنولوجية في مجال استخراج وتكرير النفط والغاز.

وناقش الوزراء إمكانية تفعيل خط الغاز العربي بين مصر والأردن وسورية ولبنان بما يحقق مصالح هذه الدول حيث أكد الوزير قدور أن الخط داخل الأراضي السورية جاهز لنقل الغاز بعد أن أجريت عليه عمليات الصيانة، وتم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في قطاع النفط والغاز ومواجهة التحديات واستعادة الاستقرار في المنطقة.

كذلك التقى وزير النفط والثروة المعدنية مع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط العراقي حيان عبد الغني السواد على هامش أعمال مؤتمر الطاقة الثاني عشر في الدوحة، وتم خلال اللقاء بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجالات النفط والغاز والطاقة وبما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين. كما تم طرح مجموعة من الأفكار والرؤى لمشاريع مستقبلية للتعاون بين البلدين في قطاعات النفط والغاز والطاقة، وأكد الجانبان التزامهما بتعزيز التعاون المشترك وتواصل الحوار وتبادل الأفكار والتجارب في هذه المجالات.

وكانت فرص التعاون والاستثمار الممكنة بين سورية والجزائر في قطاع النفط والغاز المحور الرئيس للمباحثات التي أجراها وزير النفط والثروة المعدنية مع وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب خلال فعاليات مؤتمر الطاقة العربي المنعقد في الدوحة.

وأعرب الوزيران عن الرغبة المشتركة لكلا البلدين بتعزيز تعاونهما في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وعبرا عن الثقة بإمكانية خلق فرص تعاون عديدة ومتنوعة وبلورة مشاريع مشتركة على أرض الواقع بالاستفادة من الخبرات بين الشركات المعنية في البلدين.

إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ بمبلغ ٢٥٥٠٠ مليار وإجمالي عجز ٩٤٠٤ مليارات ليرة

الوطن

أقر مجلس الشعب في جلسته الثالثة والثلاثين من الدورة العادية العاشرة للدور التشريعي الثالث المنعقدة أمس مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ وأصبح قانوناً.

ووفقاً للمشروع تم تحديد اعتمادات الموازنة بمبلغ إجمالي قدره ٣٥٥٠٠ مليار ليرة موزعة على ٢٦٥٠٠ مليار ليرة للإنفاق الجاري و٩٠٠٠ مليار ليرة للإنفاق الاستثماري في حين بلغ إجمالي العجز ٩٤٠٤ مليارات ليرة.

وأشار وزير المالية الدكتور كنان ياغي إلى عمق النقاشات التي جرت في مجلس الشعب ولجنة الموازنة والحسابات مع ممثلي الجهات العامة ومندوبي وزارة المالية التي شملت مختلف جوانب مشروع الموازنة وما تضمنه من أرقام وآلية توزيعها.